وأعضاء المجلس يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم."

وفي الجلسة ٣٠٦٦، المعقودة في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٢، قرر المجلس دعوة ممثل يوغوسلافيا الى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) (S/23777)"[٤٣].

القرار ٧٤٩ (١٩٩٢)
المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢١ (١٩٩١) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، و ٧٢٤ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٧٢٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٤٠ (١٩٩٢) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، و ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٢،

واذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢)[٤٤]،

واذ يشير الى المسؤولية الرئيسية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين،

واذ يرحب بالتقدم المحرز نحو إنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية وبالاتصالات المستمرة التي يجريها الأمين العام مع كل الأطراف والجهات المعنية الأخرى لتثبيت وقف اطلاق النار،

واذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات يومية لوقف اطلاق النار واستمرار التوتر في عدد من المناطق حتى بعد وصول العناصر المتقدمة للقوة،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢)[٤٤]؛

٢ - يقرر أن يأذن بالوزع الكامل لقوة الأمم المتحدة للحماية في أقرب وقت ممكن؛

٣ - يحث كل الأطراف والجهات المعنية الأخرى على بذل مزيد من الجهود لتقديم أقصى قدر من المساهمة في تغطية تكاليف القوة، بغرض المساعدة في كفالة اتسام العملية بأقصى قدر من الكفاءة وفعالية التكاليف؛

٤ - يحث أيضا كل الأطراف والجهات المعنية الأخرى على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لكفالة التنقل الجوي للقوة بحرية كاملة؛

٥ - يطلب الى كل الأطراف والجهات المعنية الأخرى عدم اللجوء الى استخدام العنف، ولا سيما في أي منطقة يتقرر تمركز القوة أو وزعها فيها؛

٦ - يناشد كل الأطراف والجهات المعنية الأخرى في البوسنة والهرسك التعاون في الجهود التي تبذلها الجماعة الأوروبية من أجل التوصل الى وقف اطلاق النار والى حل سياسي عن طريق التفاوض.

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٣٠٦٦

مقرران

في الجلسة ٣٠٦٨، المعقودة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) (S/23777)"[٤٣].